

## درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 589 @ وَيُفْهَمُ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ أَنَّ - لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يَسْكُنَ الْمَالَ الْمُشْتَرَكَ سَوَاءً أَكَانَ شَرِيكُهُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا . إِذْ يَتَعَدَّى عَلَى الْإِسْتِئْذَانِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ فَكَانَ لَهُ أَنْ يَسْكُنَ فِي حَالِ غَيْبَتِهِ . ثَانِيًا : إِذَا تَسَبَّبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ بِتَعَطُّلِ الْمَالَ الْمُشْتَرَكِ ، فَلَا يَسْ لِّلشَّرِيكِ الثَّانِي أُجْرَةٌ . ثَالِثًا : إِذَا آجَرَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ حِصَّتَهُ مِنْ شَرِيكِهِ سَنَةً وَسَكَدَهَا الْمُسْتَأْجِرُ سَنَتَيْنِ ، فَلَا تَلْزَمُ أُجْرَةٌ لِّلسَّنَةِ الثَّانِيَةِ . وَحُكْمُ الْأَجْنَبِيِّ الَّذِي يَخْلُقُ الشَّرِيكَ فَهُوَ كَالشَّرِيكِ أَيْضًا وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْمِثَالِ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِاسْتِعْمَالِ الشَّرِيكِ بِالذَّاتِ ، وَلَا دَخَلَ لِإِجَارِهِ مِنْ آخَرَ ؛ لِأَنَّ الشَّرِيكَ إِذَا لَمْ يَسْتَعْمِلْ الْمَالَ الْمُشْتَرَكَ مُسْتَقَرًّا لَا يَنْفُسُهُ وَأَجْرُهُ كُلُّهُ مِنْ آخَرَ وَأَخَذَ أُجْرَتَهُ لَزِمَهُ رَدُّ أُجْرَةِ شَرِيكِهِ إِلَيْهِ . مَثَلًا لَوْ آجَرَ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ الْحَمَّامَ الْمُشْتَرَكَ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ وَلِكُلٍِّ مِنْهُمْ ثُلُثُهُ مِنْ آخَرَ وَأَخَذَ أُجْرَتَهُ لَزِمَهُ أَنْ يُعْطِيَ لَشَّرِيكَيْهِ ثُلُثَيِ الْأُجْرَةِ وَسَنْفَمَلْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَتَوْضُحُ فِي الْمَادَّةِ ( 1077 ) لَكِنْ إِجَارَ الشُّرَكَاءِ الْمَالَ الْمُشْتَرَكَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَوْ إِعَارَتَهُ غَيْرُ جَائِزَةٍ دِيَانَةً . إِذْ التَّصَرُّفُ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِلَا إِذْنِ حَرَامٌ ، وَلَا يُمْنَعُ قَضَاءٌ إِذْ الْإِنْسَانُ لَا يُمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيْمَا بِيَدِهِ إِذَا لَمْ يُنَازِعْهُ فِيهِ أَحَدٌ ( التَّنْقِيحُ ، رَدُّ الْمُحْتَارِ ، عَلَيَّ أَفَنْدِي ) . - \* \* \* \* \*

\* - ( الْمَادَّةُ 598 ) لَا يَلْزَمُ ضَمَانُ الْمَنْفَعَةِ فِي مَالِ اسْتِعْمَالِ بَتَأْوِيلِ عَقْدٍ ، وَلَوْ كَانَ مُعَدًّا لِلِاسْتِغْلَالِ . مَثَلًا لَوْ بَاعَ أَحَدُ لآخَرَ الْحَانُوتَ الَّذِي يَمْلِكُهُ بِالِاشْتِرَاكِ بِيَدُونِ إِذْنِ شَرِيكِهِ وَتَصَرَّفَ فِيهِ الْمُشْتَرِي مُدَّةً ، ثُمَّ لَمْ يُجِزْ الشَّرِيكَ الْبَيْعَ وَضَبَطَ حِصَّتَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِأُجْرَةِ حِصَّتِهِ ، وَلَوْ كَانَ مُعَدًّا لِلِاسْتِغْلَالِ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي اسْتَعْمَلَهُ بَتَأْوِيلِ الْعَقْدِ يَعْني حَيْثُ إِنَّهُ تَصَرَّفَ فِيهِ بِعَقْدِ الْبَيْعِ لَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُ

الْمَمْنُفَعَةَ كَذَلِكَ لَوْ بَاعَ أَحَدٌ لآخرَ رَحَى عَلَى أَنَّهُهَا مِلْكُهُ  
 وَسَلَّمَهَا ، ثُمَّ بَعْدَ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي لَوْ ظَهَرَ لَهَا مُسْتَحَقٌّ  
 وَأَخَذَهَا مِنْ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْإِثْبَاتِ وَالْحُكْمِ لَيْسَ لَهُ أَنْ  
 يَأْخُذَ أَجْرَةَ لِمَتَصَرَّفٍ فِيهِ فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ ؛ لِأَنَّ هَذَا  
 أَيْضًا تَأْوِيلُ عَقْدٍ . لَا يَلْزِمُ ضَمَانَ الْمَمْنُفَعَةِ فِي مَالِ الْمُتَعَمِّلِ  
 بِتَأْوِيلِ عَقْدٍ ، وَإِنْ كَانَ مُعَدًّا لِلِاسْتِغْلَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ  
 يَسْكُنْهَا مُلْتَزِمًا لِأَجْرَةِ وَذَكَرُ كَلِمَةِ الْعَقْدِ مُطْلَقَةً يَشْمَلُ  
 الْبَيْعَ وَغَيْرَهُ مِنْ الْعُقُودِ كَالرَّهْنِ ، كَمَا سَيَأْتِي مِثَالُهُ .  
 مِثَالُ لِمَتَأْوِيلِ الْعَقْدِ فِي الْبَيْعِ : مِثْلًا لَوْ بَاعَ أَحَدٌ الْحَارُوتَ  
 الَّذِي يَمْلِكُهُ مُشْتَرَكًا مَعَ آخَرَ مِنْ شَخْصٍ بَدُونِ إِذْنِ شَرِيكِهِ أَيْ  
 إِنَّهُ بَاعَ حِصَّتَهُ مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ بِأَلْصَاقَةٍ وَحِصَّةَ شَرِيكِهِ  
 فُضُولًا وَتَصَرَّفَ فِيهِ الْمُشْتَرِي مُدَّةً ، ثُمَّ أَنَّ الشَّرِيكَ الثَّانِي  
 لَمْ يُجِزْ الْبَيْعَ بِمَا لَهُ مِنْ صَلاحيَّةٍ فِي ذَلِكَ بِمُقْتَضَى الْمَادَّةِ  
 ( 378 ) وَاسْتَرَدَّ حِصَّتَهُ مِنْ الْمُشْتَرِي وَضَبَطَهَا لَيْسَ لَهُ أَنْ  
 يُطَالِبَ بِأَجْرَةِ حِصَّتِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُعَدًّا لِلِاسْتِغْلَالِ ؛ لِأَنَّ  
 الْمُشْتَرِي اسْتَعْمَلَهُ بِتَأْوِيلِ الْعَقْدِ يَعْنِي حَيْثُ إِنَّهُ تَصَرَّفَ  
 فِيهِ بِعَقْدِ الْبَيْعِ لَا يَلْزِمُهُ ضَمَانُ الْمَمْنُفَعَةِ ؛ لِأَنَّ  
 الْمِلْكِيَّةَ سَالِبَةً لِأَجْرَةِ ، كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ الْمَادَّةِ ( 442 )  
 كَذَلِكَ لَوْ بَاعَ أَحَدٌ مِنْ آخَرَ رَحَى عَلَى أَنَّهُهَا مِلْكُهُ  
 وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ تَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي ظَهَرَ لَهَا  
 مُسْتَحَقٌّ